واقع الإصلاحات السياسية في ظّل حكومة عبد الإله بنكيران في المغرب بعد دستور 2011.

The reality of political reforms under the government of Abdullah Benkiran in Morocco after the 2011 constitution.

طالب دكتوراه : قبقوب منيرة
جامعة مسيلة، الجزائر ،mounira.kabkoub@univ-msila.dz

الأستاذ الدكتور: ملاح سعيد
جامعة مسيلة، الجزائر ،said.mallah@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 27 / 02/ 2021 * تاريخ القبول: 10/02 / 2022 * تاريخ النشر: 31/ /01 / 2023

ملخص:

بعد خروج الآلاف من المغاربة للشوارع مطالبين بإصلاحات وتغييرات تحدّ من صلاحيات الملك وتمنح حرية أكبر لباقي الهيئات ، وهذا ما عبّرت عنه حركة 20 فبراير ، سارع الملك بالدعوة إلى اجتماع لجنة استشارية لمراجعة الدستور لتهدئة الوضع خاصّة مع الغضب الكبير من المشاركين في المظاهرات .

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معرفة ما إذا كانت هذه الإصلاحات والتغييرات قد أدّت فعلا إلى قيادة المغرب نحو مسار ديمقراطي يحدّ من هيمنة المؤسسة الملكيّة وذلك في ظل حكومة عبد الإله بنكيران (2011-2016)

ما توصّلنا إليه أن هذه الإصلاحات رغم أنّها لم تقدّم الكثير ، إلّا أنّها استطاعت استيعاب الواقع وإرضاء جميع الأطراف من خلال إدخال جملة من الإصلاحات تخص الهيئات : التنفيذية ، التشريعية ، والقضائية ومنح جزء من الحرية والاستقلال في عملها ، وقد جنّبت المغرب مساوئ الربيع العربي بالحفاظ على الاستقرار، لكن في المقابل حافظت على الدور المحوري للملك ، وهذا ما عكس ضعف حكومة بنكيران في وجه التحديّات التي واجهتها .

الكلمات المفتاحية:

الإصلاح السياسي – دستور 2011 – حكومة عبد الإله بنكيران – الانتقال الديمقراطي- الربيع العربي

Abstract:

After thousands of Moroccans took to streets to demand constitutional change and farther restrictions to King's power , as a result of the 20th February movement , the king called for the convening of advisory committee to revise the constitution and make reforms to calm those angry crowds .

In this paper we try to investigate whether these reforms advanced Morocco towards full democratic transition under the government of ABDEL-ILAH BENKIRAN (2011-2016).

The conclusion of this research is that these reforms succeeded in avoiding the results that affected other Arab spring countries , gave the angry mob some changes including enlarging the power of executive , legislative and jucial prances while reserving considerable power for the king and this was due to the weakness of BENKIRAN governments in the face of those big challenges .

Keywords:
Political reforms – The2011 Constitution – the government of Abdel-Ilahbenkiran – Arab spring– democratic transition

مقدمة:

لقد حاول النظام السياسي المغربي في تسعينيات القرن الماضي ولعدّة أسباب داخلية وخارجية من إطلاق مجموعة من الإصلاحات السياسية ، ومع نهاية التسعينات تمّ تشكيل حكومة ما سمّي " التناوب التوافقي" ، وتمّ خلالها المصالحة مع أحزاب المعارضة الوطنية ، حيث ترأس الحكومة سنة 1998 الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي المعارض عبد الرحمان اليوسفي، لكن بالرغم من انفتاح النظام السياسي المغربي إلا أن تلك الإصلاحات لم ترقى إلى المطلوب وأخفقت في إحداث انتقال ديمقراطي ، وقد عبّر عن ذلك العديد من القوى السياسية التي ظلّت تطالب بالتغيير و الإصلاح إلى أن جاءت ظرفية ما سمّي بـ " الربيع العربي " أين انتقلت شرارته إلى المغرب ، وقادته حركة 20 فبراير مطالبة بالإصلاح والديمقراطية ، كخطوة استباقية قام الملك محمد السادس بإلقاء خطاب يوم 09 مارس 2011 تعهّد فيه بإطلاق جملة من الإصلاحات والاستجابة للمطالب المرفوعة ، والتي تُرجمت بدستور 2011 الذي اعتبره الباحثون بمثابة العهد الجديد ، تلته بعدها مباشرة انتخابات تشريعية سابقة لأوانها ، فاز بها حزب العدالة والتنمية بالأغلبية ، ثمّ شكّل الأمين العام للحزب عبد الإله بنكيران حكومته الجديدة ،والتي علّق عليها الشعب المغربي والعديد من الأطراف آمالا كبيرة في تفعيل دستور 2011 ، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية : **هل الإصلاحات السياسية التي حملها دستور 2011 عرفت نتائج إيجابية في ظل الحكومة الأولى (2011-2016)** ؟ ومن أجل تحليل الإشكالية وضعنا فرضيتين :

- تهيمن المؤسسة الملكية على باقي مؤسسات الدولة رغم ما جاءت به من إصلاحات
- عرفت حكومة عبد الإله بنكيران تحدّيات كبيرة حالت دون قدرتها على تنزيل ما جاء به الدستور الجديد لعم 2011 .

ولوصف الظاهرة والوصول إلى نتائج تقترب من الواقع اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحليل ما جاءت به الوثيقة الدستورية لعام 2011 في ما يخص الإصلاحات السياسية ومحاولة اختبار الفرضيتان المطروحتان.

و سنحاول التطرّق للموضوع من خلال محاور:
أولها :تحديد مفهوم الاصلاح السياسي، مجالاته وأهم الشروط التي يقوم عليها ، ثم نتناول في **المحور الثاني** : لمحة عن النظام السياسي المغربي واهم الإصلاحات قبل دستور 2011 ،
أما **المحور الثالث**: فنتكلّم فيه عن ظروف صياغة الدستور الجديد وأهمّ ما جاء به ،
و**المحور الأخير** : فيتناول حكومة عبد الإله بنكيران (2011- 2016) ومدى تطبيق ما جاء به دستور 2011 على أرض الواقع
.

المحور الأول: مفهوم الاصلاح السياسي وأهم مرتكزاته.

1.1: مفهوم الاصلاح السياسي:

معنى الإصلاح في اللغة: يقول ابن فارس "صَلَحَ الشيء يصلح صلاحاً" دلالة على خلاف الفساد ، ويقول ابن منظور " الصلاح ضد الفساد والاصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساده :أقامه (المشاقبة، داود علوي،2012، ص28)، ويعني كذلك الانتقال من الوضع السيئ إلى الوضع الجيد ، ومعظم المعاجم اللغوية تم اختصار كلمة الإصلاح في كونها مقابل الفساد (Alnawafleh,2016,p338).
وكلمة الإصلاح مشتقة من الفعل أَصْلَحَ وصَلَحَ و صلَّحَ وتدل على تغيير حالة الفساد أي ازالة الفساد عن الشيء (بابا عربي ،2013، ص234).

أمّا في القرآن الكريم فقد وردت كلمة الإصلاح وصلح في أكثر من مئة وسبعين موضعا وفي 54 سورة كريمة (المشاقبة،علوي،ص24).
في الاصطلاح :عرفه هنتيغتون بأنه " تغيير قيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة .."(المنوفي ، الصواني،2006،ص48).
وعرفه قاموس أكسفورد بأنه " أي تعديل أو تغيير الأشياء المتناقضة إلى الأفضل خاصة في المؤسسات السياسية الفاسدة أو الانظمة الاستبدادية (Alnawafleh,p338).
وعرّف الاصلاح السياسي " عبد الإله بلقزيز " بأنه التغيير نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيئ ، لا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة ، أو إزالة ظلم او تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج " (ساحلي،2018،ص05)
ومنه فالإصلاح السياسي هو استجابة ايجابية للتغيير والتنمية والنمو لتوسيع نطاق الحريات ، وهو تغيير وتعديل داخل النظام السياسي القائم من خلال إصلاح دستوري وتشريعي شامل ،ويهدف إلى اعادة هيكلة أنظمة المشاركة والتمثيل السياسيين على أسس ديمقراطية.(Alnawafleh ,p339).

1.2 مجالات الإصلاح السياسي: تتعدد مجالات الاصلاح السياسي وتكاد تشمل جميع مناحي الحياة للفرد والدولة ولعلى أهمها ما يلي:
- **الاصلاح الدستوري:** لا بد أن تبدأ عملية الإصلاح من الاعلى بمعنى أن تكون هناك وثائق مكتوبة تثبت عملية التغيير ، والذي يعني تعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية أو من خلال وضع دساتير عصرية للدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد ،ولا بد ان يتوافق النص الدستوري مع متطلبات المجتمع ويواكب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان (وثيقة الإسكندرية ،2004،ص04).

ويعد الإصلاح الدستوري أهم مجالات الإصلاح السياسي كون الدستور عماد الدولة والنظام السياسي فيها، فهو يعيد مضامين العلاقة بين الحكام والمحكومين ، ويحدد طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية في الدولة والصلاحيات المنوطة بكل مؤسسة (باهي، 2017،ص318).
- **إصلاح المؤسسات السياسية:** وتعني ضرورة إصلاح هاته المؤسسات سواء السلطات الثلاث المعروفة –تنفيذية –تشريعية –قضائية ، او المؤسسات الأخرى من إعلام وصحافة ومؤسسات المجتمع المدني ، وذلك لضمان أدائها الديمقراطي السليم ، وهو الأمر الذي يفرض الشفافية التامة

اختيار القيادات الفاعلة ، والتجديد الزمني لفترة قيامها بمسؤولياتها ، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون **(**عمير،2014،ص90**).**

- **إطلاق الحريات السياسية:** تعتبر الحرية عملية أساسية ضمن أي عملية تغيير وإصلاح سياسي ، فلا بد من احترام جميع الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع ، وضمان حرية التعبير وحرية الصحافة ، ولا يكون ذلك دون تعزيز حقوق الانسان وفق ما نصت عليه المواثيق الدولية **(**Abdullah Mohamed,2020,p105**).**

ويتطلب الإصلاح بناء مجتمع مدني قوي ولا يتحقق ذلك بدون مبدأ اساسي وهو الحرية والتي من خلالها يستطيع الشعب حكم نفسه بنفسه ، من خلال التعددية السياسية والتي تؤدي إلى تداول السلطة وعدم احتكارها ، وتقوم على احترام جميع الحقوق والحريات الدستورية (عمير،ص90).

ومنه نقول أنه لا يمكن أن نعتبر أي تغييرات عملية إصلاح دون توافر جملة من الشروط نذكر أهمها:

- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء، فالعلة قد تكون غياب العدالة، أو الحرية أو انتشار الفقر، فالعلة تساعد على تحديد مواطن الخلل من أجل اختيار العلاج الشافي.
- أن يكون التغيير نحو الأفضل ، فتسود الحرية محل الاستبداد ، والعدالة محل الظلم ،والأمن محل الخوف ، والتعلم محل الأمية ،والاستقرار محل الفوضى.
- أن يحمل الإصلاح معنى الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه فالتغييرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحا بالمعنى الحقيقي للكلمة، فتحول النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة ولا يعدّ إصلاحا. فقد تتبنى بعض الدول طريق الإصلاح لكن في الممارسة تقوم بالتضييق على تطبيقه كحل البرلمان، تطبيق القوانين العرفية ، تعديل الدستور..،(بني سلامة،2007،ص ص150،149) وبالتالي فلا يتحقق الإصلاح دون تضافر كافة الجهود والمؤسسات وحتى الفرد وتكون هناك نية حقيقية للإصلاح والتغيير إلى الأفضل.

المحور الثاني : لمحة عن النظام السياسي المغربي وأهمّ الإصلاحات السياسية قبل دستور 2011

.

1.2. لمحة عن النظام السياسي المغربي :

بعد نهاية فترة الحماية عام 1956 ، تبنّى المغرب نوعا من النظام الليبرالي مغلّفا بهيمنة الدولة أو تنشئة الدولة ، حيث أنّها بقيت محكومة بملك ويوجد بداخل نظامها السياسي العديد من الأحزاب بعضها من تنشئة الدولة وبعضها يُعارض الدولة (الجابري،2005،ص ص206-207) .

وبعد اعتلاء الملك محمد الخامس العرش شكّل حكومته الخاصة وكتابة أول دستور للبلاد تحت رعايته، أين أصبح الممثل للسيادة الوطنية ومصدر جميع السلطات .

وبعد مجيء الملك الحسن الثاني قام في بداية السبعينات وتحت ضغط الحراك الشعبي وحالة التململ بالموازاة مع الأزمة الاقتصادية بفتح المجال أمام التعددية الحزبيّة والمشاركة السياسية للمعارضة، وتوجّهت القيادة إلى تعميق مقولات الملكية الدستورية في خطابها السياسي ، في ردّ فعل على الانقلاب العسكري الفاشل عام 1971 (الدريسي،ص10) ، إلا أن المراجعة الدستورية كانت من طرف الملك والتي من المفترض أن تكون من الوزير الأول و البرلمان ، ومنه حمل دستور 1970 عدّة مقتضيات أضعفت البرلمان ودعت إلى المزيد من تقوية دور المؤسسة الملكية في ظل حكومة مطلقة(ٱلعسري،2019،ص 113).

2.2. أهمّ الإصلاحات السياسية قبل دستور 2011

واصل الملك الحسن الثاني عملية الإصلاحات الدستورية مع بداية مرحلة الانفتاح السياسي على الخصوم ، بدعوته الصريحة سنة 1992 لأحزاب المعارضة للمشاركة في الحكومة وذلك بعد مرحلة مشوبة بعلاقات صدامية بين السلطة والأحزاب اليسارية والإسلامية ، إلى جانب اتهامات متبادلة بالتورّط في الانقلابات العسكرية مقابل سياسات التنكيل والإخفاء القصري (الدريسي،ص10) ، وتعتبر نهاية التسعينات مرحلة مفصلية في إصلاحات أكبر من خلال منح صلاحيات أوسع للحكومة والبرلمان مع حكومة التناوب التوافقي برئاسة عبد الرحمان اليوسفي(فقير،2017،ص13).

وقد عبّر الجابري عن دعوة الملك لحزب المعارضة التاريخي ليترأس الحكومة بأنّ هناك رئيس حكومة إصلاحي ويحضا بتأييد شعبي ودولي واسع لكن مشكلته أنّه لا يمارس السلطة، لأن مراكز القرار ليست بيده، بل في أيدي القوى المحافظة التي تعترض سبيل الإصلاح (الجابري، ص ص206-207) .

كما أن عبد الرحمان اليوسفي عبّر عن عدم رضاه بتلك الإصلاحات الدستورية ودعا إلى المزيد من الإصلاحات ، واعتبر أن مبدأ التناوب التوافقي لم يتم العمل به في إطار الدستور، وإن الدستور لم يبيّن هذه القضيّة ولم يشر إليها ، حيث كان مقصودا إغفال الدستور المغربي الإشارة إليها وترك الباب مفتوحا لمبادرات سياسية ولتحقيق توازنات حزبية بما يتلاءم مع المؤسسة الملكية (صايل، 2012،ص ص27-28) .

ورغم أن العديد من الباحثين والسياسيين استبشر بحكومة التناوب التوافقي والتي تلتها انتخابات تشريعية في 27 سبتمبر 2002 واعتبروها بداية الشرعية الديمقراطية ، إلّا أنّ المؤسسة الملكية جعلت نفسها محور العمليات السياسية أو ما يطلق عليه الباحث يونس برادة " مؤسسة المؤسسات"(برادة ، موقع)، وعبّر عن ذلك رئيس الحكومة عبد الرحمان اليوسفي ببروكسل سنة 2003 عندما أعلن صراحة عن إخفاق محاولة الانتقال الديمقراطي ما بين (1998- 2002) وأكّد أنّ النظام السياسي المغربي نظام ملكيّة تنفيذيّة ولا وجود لأي انتقال ديمقراطي ، وقرر على إثر ذلك اعتزال العمل السياسي نهائيا (حمودي،2015،ص32)

ولقد ظلّت مطالب الإصلاحات السياسية محطّ دعوات العديد من القوى السياسية في عهد الملك محمد السادس ، لكن الظرفية التي عرفها المحيط الإقليمي أو ما سمّي بالربيع العربي الذي انتقلت شرارته إلى المغرب استجاب النظام السياسي المغربي لجملة المطالب بخطوة استباقية قام فيها الملك بإلقاء خطاب يوم 09 مارس 2011 تلاه بعد ذلك استفتاء حول الدستور الجديد لعام 2011 ،والذي صوّت عليه المغاربة بقوّة واعتبروه بمثابة العهد الجديد .

3 المحور الثالث: ظروف صياغة الدستور الجديد في المغرب وأهم الإصلاحات التي جاء بها

1.3 حركة 20 فبراير وأهم المطالب التي حملتها:

تزامنا مع التحولات الإقليمية التي عُرفت تحت مسمّى ثورات الربيع العربي ، عرف الشارع المغربي حراكا قادته حركة 20 فبراير ، كان أول شعار رفعته الحركة في المظاهرات الجماهيرية هو: حركة ، كرامة ، عدالة اجتماعية ، ونبعت قوّة الشعار من كونه يلخّص المعضلات الاجتماعية للمغرب وعلى رأسها الاختلالات الاقتصادية والتي ضربت فئات اجتماعية عديدة ، كانت إلى عهد قريب محسوبة على " الطبقة الوسطى" ، (مستخدمين ، وعاملين في إدارات محليّة ، وهيئة التعليم ، وتجّار ومقاولات مناوبة) ، وأنّه يعكس أيضا جملة القضايا المرتبطة بالحقوق المدنيّة والسياسيّة من قبيل " الملكيّة البرلمانيّة " التي يرى البعض أنّها قد تضبط دور القصر في الحياة السياسيّة ، (منصف ، 2018، ص 08) ، حيث تقدمت بمجموعة من المطالب تمّ الإعلان عنها في البيان التأسيسي للحركة يوم 17 فبراير 2011 في مؤتمر صحفي ، تمثلت هذه المطالب في مزيج من المطالب الماكرو- سياسيّة ، والإجراءات السوسيو – سياسية والتي تمثلت في :

- المطالب الماكرو – سياسية: حيث طالبت الحركة بدستور ديمقراطي يجسّد الإرادة الحقيقة للشعب ،ويرسى ملكية برلمانية ، حلّ الحكومة والبرلمان ، تشكيل حكومة انتقالية مؤقّتة تخضع لإرادة الشعب وإرساء قضاء مستقل ونزيه ... الخ .

- الإجراءات السوسيو – سياسيّة : ركّزت الحركة على المطالبة بإطلاق كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسئولين ، محاربة الفساد والمسئولين المتورّطين في قضاياه ، الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية ، الإدماج الفوري للمعطّلين في أسلاك الوظيفة العمومية ، تحسين الخدمات الاجتماعية ومردوديتها ... إلخ (معو، حمايزية،2018،ص17).

2.3. تشكّل دستور 2011 :

تفاعلت المؤسسة الملكية بشكل إيجابي مع المطالب المعبر عنها من طرف حركة 20 فبراير و العديد من الهيئات السياسية والنقابية والمدنية ، حيث سارع الملك يوم 09 مارس إلى الإعلان عن ورش الإصلاح الدستوري بالمغرب ، وتمّ تكوين لجنة من أجل إعداد الوثيقة الدستورية ، وقد تلقّت هذه اللجنة العديد من المذكرات من طرف مختلف الفاعلين ، ونتج عن ذلك وضع دستور جديد للبلاد في شهر يوليوز 2011 (بوز وآخرون، 2015،ص03) .

تمّ الاستفتاء الشعبي على دستور 2011 بأغلبية كبيرة وبموافقة 98.5 بالمائة من الأصوات ، ثم قام الملك بنشر الدستور بمرسوم ملكي (ظهير 1 – 111 – 91) بتاريخ 29 يوليو 2011 ، قرر بعدها الملك حلّ البرلمان وإجراء انتخابات جديدة في 25 نوفمبر 2011 بموجب المادة 62 من الدستور الجديد ، وشرّع المرسوم الملكي رقم 1-11-165 بتاريخ 14 أكتوبر 2011 على قانون انتخابات قائم على النظام النسبي: من بين 395 مقعدا يخصص 60 مقعدا للنساء و 30 مقعدا للمرشحين الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عام ، وينتخبون جميعا على قوائم وطنية ، وتخصص المقاعد 305 المتبقية للأعضاء المنتخبين في 92 دائرة انتخابية متعددة الأعضاء في قوائم مغلقة ، أين فاز في الأخير حزب العدالة والتنمية بأغلبية قوية (107 مقعدا من أصل 395 مقعدا) .(ديكاربونيلا،سكوتي،2017،ص ص 42-43)

3.3 أهم مستجدات الدستور الجديد لعام 2011 :

جاء دستور 2011 بالعديد من الإصلاحات السياسية التي ظلّت تنادي بها العديد من الأطراف منذ زمن بعيد أين تمّ اعتباره من طرف المحللين بمثابة العهد الجديد في طريق الإصلاح .

تضمّن الدستور الجديد تنازلات معتبرة ومنح سلطات أقوى للحكومة والبرلمان والحدّ من السُلطات الشاسعة للملك، حيث تمّ إقرار عددا من الفصول للحديث عن صلاحيات الوزير الأول الذي تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسئوليته (الفصل 61) ، و الفصل 62 يحقّ له التقدّم بمشاريع القوانين بالإضافة إلى تحمّله مسئولية تنسيق النشاطات الوزارية(بن يزة، ساحلي، 2016،ص133) ، فهو رئيس السلطة التنفيذية الفعليّة ويتولّى المسئولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية وقيادة البرنامج الحكومي وتنفيذه .

دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاتها .

التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحّدة ، الغنية بتنوع روافدها وفي صلبها الأمازيغية رصيدا لجميع المغاربة.

تكريس دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها وتعزيز منظومة حقوق الإنسان (سطي،2014،ص36) .

كما جاء الدستور الجديد لتعزيز مكانة القضاء وجعله سلطة مستقلة ووضع ضمانات استقلاليته بسنّ نظام أساسي خاص مدعّم بموجب قانون تنظيمي ، ومنع أي تدخّل غير مشروع في عمل القضاة الذين يجب أن لا يخضعوا لأي أوامر وتعليمات ، كما تمّ النصّ على إحداث مجلس دستوري يسهر على احترام الدستور(بن يزة، ساحلي، ص134).

توطيد مبدأ فصل السلطات وتوزيعها وتعميق دمقرطة المؤسسات وتحديثها وعقلنتها ، من خلال برلمان نابع من انتخابات حرّة ونزيهة يتبوّأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة(سطي،ص36).

تعزيز دور الأحزاب السياسيّة بوصفها أدوات لتأطير المواطنين .
التكريس الدستوري للسلطات المسئولة عن حماية حقوق الإنسان والحريات ومبادئ الحكامة الرشيدة (الترابي،2011،ص03) .

4 المحور الرابع : حكومة عبد الإله بنكيران ودورها في تنزيل الإصلاحات السياسية التي جاء بها الدستور الجديد لعام2011.

4 .1 وصول الإسلاميين إلى الحكم :

عمل حزب العدالة والتنمية على تقوية نفسه واكتساب الكثير من الاهتمام داخل المجتمع المغربي ، حيث فاز في أول مشاركة له في الانتخابات عام 1997 بثمانية مقاعد (فقير، ص16)، ثمّ عمل الحزب على زيادة حصصه من المقاعد والتغلغل بالتدريج داخل النظام السياسي المغربي ، وبعد عام من أول مشاركة له في الانتخابات تمّ تغيير اسمه إلى حزب العدالة والتنمية ، وظلّ الحزب من الأحزاب المعارضة إلى أن تولّى رئاسة الحكومة عام 2011 (مركز الجزيرة للدراسات،2018) .

ومثلت ظرفية الربيع العربي فرصة لحزب العدالة والتنمية والتي عمل من خلالها على بلورة مقترحاته الدستورية والسياسية والتي من ضمنها نص على إمارة المؤمنين والمؤسسة الملكية ودفاعه عنهما ، إلى جانب تأكيده بالسير قدما في مساره السياسي من داخل النظام السياسي وفقا لمنطق إصلاحي تدريجي والتي ساهمت خلال هذا الظرف الخاص في التخفيف من عناصر عدم الثقة والتوجّس الذي كان سائدا بينهم وبين المؤسسة الملكية (مقتدر،2013،ص06) .

وبعد الانتخابات التشريعية 25 نوفمبر 2011 السابقة لأوانها منحت فوزا كبيرا لحزب العدالة والتنمية مكنته من رئاسة الحكومة الثلاثين في تاريخ المغرب وبرئاسة الأمين العام للحزب عبد الإله بنكيران(لزرق،2012،ص01).

ونظرا للآمال التي علقها المجتمع المغربي على الدستور الجديد والإصلاحات التي جاء بها وفي انتظار تنزيل ما جاء به الدستور على أرض الواقع ، سنحاول دراسة عمل حكومة عبد الإله بنكيران (2011- 2016) ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها في تنزيل الوثيقة الدستورية ، وهل هناك نتائج إيجابية تذكر قد تمهّد الطريق في إطار البناء التدريجي للنظام الديمقراطي المأمول في المملكة المغربية ، ولو أن ذلك صعب في المراحل الانتقالية للدول ، لكن قد تكون إضافات مشجعة لخلق تراكمات في مجال الإصلاح .

4 .2 حكومة عبد الإله بنكيران :

تمكن حزب العدالة والتنمية إلى قيادة العمل الحكومي بعد فوزه بـ 107 مقعدا برلمانيا من أصل 395 مقعدا ، وبعد شهر تقريبا شكّل بنكيران حكومة ائتلافية ضمت إلى حزبه أحزاب : الاستقلال و الحركة الشعبية والتقدّم الاشتراكي(مقتدر،2019،ص125).

ويمكن تقسيم تشكّل أطياف الحكومة إلى ثلاث مراحل :

1- من يناير 2012 إلى غاية يوليو 2013 : وهي مرحلة البداية للحزب في ظل نظام سياسي جديد لا يتمتع فيه بأي خبرة حكم سابقة ، خاصة وأنه شكّل حكومة مع خصوم سياسيين سابقين (فقير، ص ،ص 16-17) .

وبعد مرور سنة فقط على تشكّل الحكومة بدأ الخلاف يظهر بينها وبين المعارضة ، حيث قاطعت أحزاب المعارضة ثلاث مرات متتالية جلسات مجلس النوّاب (31 ماي ، 26 يونيو ، 01 يوليو 2013) ، واتّهم رئيس فريق حزب الأصالة والمعاصرة عبد اللطيف وهبي مجلس النواب وعبد الإله بنكيران والأغلبية بالديكتاتورية العددية والاستبداد الرقمي(سحنون،2016،ص51) .

2- من عام 2013 إلى غاية 2015 : ومع نهاية المرحلة الأولى والتي لا نلمس فيها أي نجاح يذكر خاصة و أنها انتهت بانسحاب حزب الاستقلال من الحكومة عام 2013 والتي وصلت بهم إلى حدّ الملاسنات

الشفويّة ، مما اضطر حزب العدالة والتنمية إلى تشكيل ائتلاف جديد لإنقاذ الائتلاف الأول ، أين نجح في ذلك وتم ضم حزب التجمع الوطني للأحرار ، أين بدأ الحزب في تطبيق برنامج الحكومي بسهولة(فقير،ص17).

3- من 2015 إلى غاية 2016 : بالرغم مما واجهه الحزب في هذه الفترة من تحدّيات محيطه الإقليمي ، أين تراجع موقع الإسلاميين في الحكم في بعض الدول (تونس وليبيا) ، ووصل إلى حدّ الإقصاء عندما تمّ إقصاء الإخوان المسلمين بالقوة في مصر ، لكن نجح حزب العدالة والتنمية على تقدم انتخابي وسياسي كبير في الانتخابات التي جرت يوم : 04 سبتمبر 2015(الصديقي،2015،ص119).

فهل هذه التزكية للحزب يمكن اعتبارها بمثابة خطوة إيجابية في إطار الإصلاحات الموكلة إليه وتنزيل مقتضيات دستور 2011؟

ولكن بعد حوالي عام فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية التي جرت في 07 أكتوبر 2016 تحصّل فيها الحزب على 125 مقعدا في البرلمان ، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ المغرب منذ الاستقلال ، أين تمّ تعيين بنكيران رئيسا للحكومة مجددا من طرف الملك محمد السادس .

ولكن أزمة تشكيل الحكومة والضغوط عليه بعد تحالف معظم الأحزاب السياسية ولمدّة حوالي ستة أشهر عرفت الحكومة ما سمّي بـــ " البلوكاج الحكومي" إلى أن تمّ إعفاء بنكيران من طرف الملك وتعيين سعد الدين العثماني خلفا له ، وهكذا تمّ التخلّص من شخصية عبد الإله بنكيران(مركز لجزيرة للدراسات،ص07).

3.4 أهم الجهود الإصلاحية للحكومة والاخفاقات والتحديات التي عرفتها:

بداية لا يمكن أن ننكر أن هناك إصلاحات دستورية جاءت بها الوثيقة الدستورية لعام 2011 بالمقارنة مع الدساتير السابقة في تاريخ المغرب ، خصوصا فيما يتعلق بعلاقة السلطات ، مكانة ودور رئيس الحكومة ، حتى في مجال الحقوق والحريات ومكانة المعارضة ، ورغبة المؤسسة الملكية في احتواء المعارضة وإدماجها داخل النظام السياسي المغربي ، والتي كانت كخطوات استباقية من أجل الحفاظ على الاستقرار والوضع القائم وفيما يتناسب مع ثوابت النظام السياسي المغربي في ظل سياق إقليمي ودولي مضطرب .

لكن بما أن النص الدستوري لا يكفي إن لم يحاط بضمانات وعلى واقع ممارساتي يثبت ذلك حتى نتكلم عن دور إيجابي في طريق الإصلاح السياسي .

كانت الانتقادات من طرف العديد من الدارسين والمحللين للوثيقة الدستورية في حدّ ذاتها ، فعلى حدّ تعبير عبد الإله بلقزيز على سبيل المثال : " أن دستور 2011 دستور هجين ، تهجين القول في علاقة الدين بالدولة (دولة إسلامية – دولة مدنيّة)، القول بأن الشعب مصدر السلطة لكن الواقع أنه أخذ المنزع التوافقي بين مجموعة من الآراء ، وذلك لقطع الخلاف بين العلمانيين والإسلاميين ".

وهناك رأيين مختلفين حول دستور 2011 ، الموافقين له اعتبروه دستورا توافقيا لأنه استجاب لمقترحات الجميع ، والمعارضين له اعتبروه دستورا ممنوحا لأنه وضع من قبل لجنة معينة من طرف الملك وليس من طرف هيئة تأسيسية منتخبة من طرف الشعب(بلقزيز،2012،ص ص203-204).

فرغم الجديد الذي جاء به الدستور فيما يخص تقييد سلطات الملك وتوسيع سلطات الحكومة من سلطات تنظيمية و تنفيذية فيما يخص استحداث منصب رئيس الحكومة والذي يتم تعيينه من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات أعضاء مجلس النوّاب ، تعيين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها ، التصويت على البرنامج الحكومي .

أمّا على مستوى إعفاء الحكومة فقد أضافت مقتضيات دستور 2011 (الفصل 47) أحكاما أخرى جديدة عن تلك التي كانت مؤطّرة بموجب الفصل 24 من دستور 1996 ، رغم تكريسها لسلطة الملك في إعفاء عضو أو أكثر من أعضائها من مهامهم لكن هذه المرّة مع احترام مبدأ توازي الأشكال ، فالإعفاء لا يتم إلا بعد استشارة رئيس الحكومة (حضراني،2016،ص65)، لكن نلاحظ أن الحكومة ظلّت تؤكّد تبعيتها للمؤسسة الملكية وهذا ما أكده عبد الإله بنكيران في كثير من الأحيان في أن أي ممارسة لابد من أخذ إذن أو إشارة حتى يتمّ تفعيلها ،

حتى أنّه قال في إحدى تصريحاته الإعلامية : " ... إنّ العلاقة مع الملك لا تحددها قائمة الصلاحيات التي وضعها الدستور لكل من الملك ورئيس الحكومة ، بل يحددها التعاون والتوافق (طارق،2015،ص194).

وهذا ما عبّر عنه أحمد بوز في قراءة له في علاقة الملك بالحكومة بقوله : " رغم ما جاء به دستور 2011 فيما يخص توسيع صلاحيات رئيس الحكومة فإن الواقع يؤكّد تحكّم الملك في عمل الحكومة وفي السلطة التنفيذية ، بل التصرف كرئيسها الفعلي أيضا "(بوز،2015،ص43).

ومن هنا يظهر جليّا عجز حزب العدالة والتنمية في ظلّ حكومته الأولى عن جعل جهوده في طريق الإصلاح تبصر النور ، وذلك لاستمرار تجذّر الملكية في البيروقراطية وخاصة في ثلاث مجالات محددة وهي : مكافحة الفساد ، استقلال القضاء ، والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية ، فرغم وعود الحزب في مكافحة الفساد فلا نكاد نلمس ذلك فقد احتل المغرب الرتبة 90 من أصل 176 دولة في مُدركات الفساد لعام 2016 حسب منظمة الشفافية الدولية ، وهذا ما يدركه المواطنون المغاربة على نحو تام ، وحتى حينما كانت حكومة بنكيران تحضّر الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفساد اعترف بنكيران بأنّ هذه المكافحة بلا جدوى وأطلق في 13 يناير 2015 مقولته الشهيرة خلال مناقشات برلمانية " الفساد يحاربني ولست أنا من يحاربه "(فقير، ص ص23-24).

أمّا إذا تكلمنا عمّا جاء به الدستور حول الملكية البرلمانية والذي لا ينفي ما للبرلمان من صلاحيات لم تكن في الدساتير الفارطة فقد عكس الدستور الجديد مظاهر النزعة البرلمانية من خلال توسيع مجال التشريع ، لكن في المقابل جاء بالعديد من المقتضيات التي توحي باستمرار هيمنة الطابع الرئاسي (سطي،ص42).

وفي إطار توسيع صلاحيات البرلمان مثلا في مجال التشريع رغم إلزام الدستور الحكومة بتخصيص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين ومن بينها تلك المقدمة من طرف المعارضة كما ينص عليه الفصل 82 من الدستور ، فإنّ عدد مقترحات القوانين المصادق عليها لا تتجاوز اثنا عشر مقترح قانون في مقابل 252 مشروع قانون تمّت المصادقة عليه خلال الولاية التشريعية التاسعة للبرلمان (2011-2016) بما يكرّس هيمنة السلطة التنفيذية على المبادرة التشريعية على حساب المشرّع الأصلي (البرلمان) ويجعله عمليا كمشرّع فرعي وثانوي (الوسيط من اجل الديمقراطية،2016،ص05) .

كما أنّ الإصلاحات القضائية التي جاء بها دستور 2011 والتي تمثّلت أساسا في التنصيص صراحة على أن القضاء سلطة مستقلّة عوض تسميته جهاز القضاء كما كان في الدستور السابق ، فقد كانت حصيلة الإصلاح بها محدودة جدا إن لم نقل منعدمة ، فمنذ عام 2011 كانت حصيلة الإصلاح القضائي صدور قانونين تنظيميين ، وقانون آخر عادي مكوّن من عشرة موادّ ينظّم في معظمه الجانب الهيكلي والإداري لرئاسة النيابة العامة بعد استقالتها ، كما تمّ تنصيب مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية من طرف الملك في شهر أفريل 2017 ، وتمّ نقل صلاحيات وزير العدل إلى الوكيل العام لمحكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامّة في شهر أكتوبر من نفس السنة، لكن رغم أهمية هذه الإجراءات كخطوات تأسيسية ضرورية لاستقلال السلطة القضائية إلا أنها محدودة لاسيما مقارنة بحجم الغلاف الزمني الذي استغرقته (حوالي 07 سنوات)(الشنتوف،2018،ص11).

كما عرف مجال حقوق الإنسان تحدّيات كبيرة لا ترق إلى المطلوب الذي جاء به الدستور والذي اعتبره المحللون دستورا حقوقيّا بامتياز ، فقد كانت التحدّيات في مجال التنمية ، المساواة الاقتصادية بين الوسطين الحضري والقروي ، مراجعة النصوص المنظمة لحق تأسيس الجمعيات والتجمّعات العمومية السلمية ، الاستعمال المفرط للقوّة خلال المظاهرات والإرهاب والبيئة والهجرة ... الخ(عوام، arabic.cnn.com)

فقد أصبح المغرب بعد عام 2011 طابع ذات طابع احتجاجي بامتياز وهذا ما ترجمته العديد من الوقفات الاحتجاجية الرافضة والمنددة خصوصا في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، ولعلّ حراك الريف عام 2016 أكبر دليل على ذلك ، والذي انطلقت شرارته الأولى في مدينة الحسيمة المغربية مباشرة بعد مقتل تاجر السمك محسن الفكري وطحنه داخل شاحنة جمع القمامة في أكتوبر 2016 (الادريسي، 2018،ص12) ، والذي اعتبرها العديد من المحلّلين والحقوقيين بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس تعبيرا عن الظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تتعرض له المنطقة من التهميش .

رغم محدودية الإصلاحات السياسية في ظل حكومة عبد الإله بنكيران والتي لم ترق إلى المستوى المطلوب ، أين تم وصف النظام السياسي المغربي على أنّه نظام يعمل على تجديد التقليدانية في الممارسة .

كما أنّ عملية الإصلاح لم تأت بطريقة تراكمية بل جاءت نتيجة ظرفية إقليمية عمل النظام وبمرونة عالية في الحفاظ. في مقابل ذلك استطاع المغرب الحفاظ على استقراره الداخلي وتجنيب الدولة من الدخول في الفوضى مقارنة بما حدث ببلدان عربية أخرى ، مما مكّنه للترويج لمشاريعه الإصلاحية والتي لم تنجح نتيجة عدم توفّر إرادة حقيقة في التغيير .

خاتمة

إن الإصلاحات السياسية التي حملها دستور 2011 بالمغرب لم تحدث نتيجة طبيعة تراكمية هادفة إلى إحداث انتقال ديمقراطي حقيقي ، بل جاءت نتيجة ظرفية ما سمّي بالربيع العربي ، استطاع من خلالها النظام السياسي المغربي احتواء الوضع وإدماج الجميع داخل قواعد اللعبة السياسية المغربية من أجل الحفاظ على مكانة المؤسسة الملكية ودورها المحوري في العملية السياسية في المغرب ، ومنه فلا يوجد لنتائج إيجابية في ظل حكومة عبد الإله بنكيران في طريق التحوّل الديمقراطي ، بالرغم من بعض المظاهر التي تدلّ على الانفتاح الطفيف بالمقارنة مع سنوات ما قبل دستور عام 2011 ، ويمكن تلخيص أهم التحديات التي عرفتها حكومة بنكيران في ما يلي :

- تجذّر الملكية في البيروقراطية والفساد وضعف مؤسسات الدولة .
- رغم ما جاء به الدستور من تقييد سلطات الملك فقد ظلّ محور العملية السياسية وفق تحدي علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة ، حيث ظلّ بنكيران كرئيس حكومة تابع وليس مستقلا عن الملك إلى أن تمّت إزاحته من منصبه وبالتالي فليس هناك مبدأ فصل في السلطات بل هناك سيادة مؤسسة على الجميع وهي المؤسسة الملكية
- الجديد الذي جاء به الدستور لم يعبر عنه في إطار تحولات حقيقة في طريق التحول الديمقراطي ، رغم ما حققه النظام من تكييف سياساته مع محيطه الداخلي والخارجي والحفاظ على استقراره الداخلي .

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

- بلقزيز، عبد الإله ،(2012)، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل ،بيروت ، منتدى المعارف ،
- بوز، أحمد ،(2015)،الملك ورئيس الحكومة حدود التغيير في الدستور المغربي الجديد، كتاب تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب.
- الجابري، محمد عابد ، (2005)، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ،.بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- ديكار و بونيلا،كارميلا، سكوتي ، فالنتيينا ريتا ، (2017) ، تقييم العمليات الانتقالية الدستورية من منظور العمليات التأسيسية الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تونس ، الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري.
- ساحلي ، مبروك (2018)،الاصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (الجزائر-تونس-المغرب)،أنقرة، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- سحنون، زكريا ، (2016)، الخطاب السياسي لعبد الإله بنكيران : قراءة في الأسس الفكرية والمنهجية ، الرباط ، مطبعة طرب بريس .

- الصديقي، سعيد ،(2015)، الانتخابات الجماعية والجهوية بالمغرب لـ 04 سبتمبر 2015: السياق الاقليمي، كتاب جماعي ، المغرب، سلسلة مغارب.
- طارق ،حسن ،(2015)، بين الدستور والممارسة والتأويل في الموت البطيء للفكرة البرلمانية ، كتاب تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب.
- العسري، خالد ،(2019)، تحت السلطة أزمة التمثيلية الانتخابية في المغرب، المغرب ، إفريقيا الشرق .
- المشاقبة ،أمين عواد ،داود علوي، المعتصم بالله،(2012)،الإصلاح السياسي والحكم الراشد،-إطار نظري- ،عمان، دار حامد للنشر.
- مقتدر، رشيد ، (2019)، تحولات التجربة الإسلامية المغربية ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام إيديولوجية ، الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية.
- المنوفي، كمال، الصواني، يوسف،(2006)،ليبيا، المركز العالمي للدراسات والأبحاث.

2-المجلات والتقارير

- الإدريسي ، محمد ، (2018)، الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي كيف وإلى أين ؟ ، المستقبل العربي ، عدد 469 .- بابا عربي، مسلم، (2013)، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون،عدد09،الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة
- باهي ،سمير،(2017)،عمليات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،العدد15، الجزائر: جامعة الوادي
- بن يزّة، يوسف ، ساحلي، مبروك ، (2016ا)، لإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، عدد 25.
- بني سلامة، محمد تركي، (2007)،الإصلاح السياسي : دراسة نظرية، مجلة المنارة ،مجلد13،عدد05،الأردن:جامعة اليرموك.
- بوز ،أحمد ، وآخرون ،(2015) ،الإصلاح السياسي بالمغرب: التحديات والرهانات ، تقرير عن مشتى أفكار الإصلاح ، منبر الحرية
- الترابي ، عبد الله ، (2011)، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، مبادرة الإصلاح العربي.
- حضراني ،أحمد ،(2016)، السلطة التنفيذية على ضوء دستور المغرب 2011 ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد 14.
- حمودي، إسماعيل ، (2015)، الانتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التحوّل ، مجلة رؤية تركية .
- الدريسي، سهام ،الاستثناء المغربي ، بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، www.fiker.centre.com
- سطي ، عبد الإله ،(2014)، أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي، مجلة سياسات عربية، عدد 20.
- الشنتوف، عبد اللطيف ، (2018)، مسار الإصلاح القضائي بالمغرب بعد دستور 2011، المعهد المغربي لتحليل السياسات .
- صايل، علي سلمان ،(2012)، النظام السياسي في المملكة المغربية(قراءة في عمل المؤسسات السياسية والدستورية)، مجلة دراسات دولية، عدد 53 ،
- عمير، سعاد،(2014)،محددات الاصلاح السياسي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،مجلد01،عدد02،الجزائر:المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- فقير، انتصار ، (2017)، الحزب الإسلامي المغربي: البحث عن سياسة جديدة في وجه التحديات القديمة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
- لزرق، رشيد ،(2012)، مسار التحول الديمقراطي في المغرب وليبيا على ضوء التجارب الدولية، الحوار المتمدن، عدد 3668.
- معو ، زين العابدين ، حمايزية، راندة ،(2018)، تجربة الإصلاح السياسي الدستوري في المغرب بعد عام 2011 : قراءة في الدوافع والمحتوى، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، عدد 09 .

- مقتدر، رشيد ،(2013)، تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم، مجلة سياسات عربية ، عدد03 .
- منصف ، يوسف ، (2018)، المقاربة الحقوقية والحركات الاجتماعية في المغرب ، مبادرة الاصلاح العربي ، www.arab.reform.net
- الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان ،(2016)، تقرير بشأن إعمال مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

المواقع الالكترونية

- برادة، يونس ، طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية ، من موقع : www.aljazeera.net ، يوم 2021/02/12 على الساعة 11:30.
- عوام ، إسماعيل ، بين التأكيد و التشكيك : هل حقق المغرب تقدّما في مجال حقوق الإنسان ؟ ، من موقع : morocco – humant right (2015-12-11)arabic-c11.com ، تاريخ التصفح : 2021/02/11 على الساعة : 09:15 .
- مركز الجزيرة للدراسات ، الإسلاميين المغاربة وفشل الانتقال لما بعد الحركة الإسلامية : قراءة في مخرجات المؤتمر الثامن لحزب العدالة والتنمية ، تقرير فبراير 2018 ، موقع //studies aljazeera .net: http، يوم 2021/02/10 على الساعة 09:20).
- وثيقة الإسكندرية ، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي الرؤية والتنفيذ ،مارس2004،من موقع: http://www.bibalex.org.، تصفح يوم 25-04-2022.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية -

- Abdullah Mohamed, Enaam,(2020),the impact of political reform on the stability of the state of Kuwait since 2010,journal of humanities and abled social sciences ,vol02, n02, Egypt ,Cairo university .
- Alnawafleh, Mohammad Salem, the political reform in the reign of his majesty king Abdullah Ⅱ bin AL Hussein ,Jordan opportunities and challenges , journal of juridical and political sciences ,Jordan: Balqa applied university .